الجبير: مقتنعون بتورط طهران في هجمات «أرامكو».. ورؤساء أركان «الخليج» ودول عربية وصديقة أكدوا التضامن لحماية الملاحة من التهديدات الإيرانية

ترامب: مستعدون للحرب وسنضرب إيران «إذا كانت هناك ضرورة»

رؤساء الأركان الخليجيون ونظراؤهم من دول عربية وصديقة خلال زيارتهم للمعرض المصاحب لمؤتمر «الدفاع والأمن» في الرياض أمس (واس)

عواصم ـ وكالات: هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بضرب إيران إذا كانت هناك ضرورة لاتخاذ هذه الخطوة.

وقال ترامب في تصريحات امس: «سنضرب ايران اذا اضطررنا، ونحن مستعدون للحرب اذا كانت هناك ضرورة».

جاء ذلك في وقت وصل وزير زير الدفاع الأميركي مارك إسبر إلى السعودية في أول زيارة يقوم بها للمملكة منذ تولى منصبه قبل أشهر قلائل.

من جهة اخرى، ناقش رؤساء الأركان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول الشقيقة والصديقة الحماية البحرية والجوية و«الأعمال العدائية الإيرانية» والمشاركة بالقدرات المطلوبة لحماية أمن المنطقة واستقرارها.

وشارك في المؤتمر رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي الفريق الركن محمد الخضر ونظراؤه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر والأردن وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية وهولندا وإيطاليا وألمانيا ونيوزيلندا واليونان.

وأوضح رئيس هيئة الأركان العامة السعودي الفريق أول ركن فياض بن حامد الرويلي في كلمته خلال المؤتمر أن انعقاده يأتي لمناقشة التحديات والتهديدات والقضايا الأمنية والدفاعية التي تحيط بدول المنطقة التي تحتوي على حوالي 30٪ من إمدادات الطاقة في العالم، وتشكل الممرات الملاحية ما نسبته 20٪ من الممرات التجارية العالمية، وهو ما يعادل 4٪ من الناتج القومي العالمي.

وقال ان الاجتماع جاء للتوصل إلى أنسب الطرق لتوفير القدرات العسكرية المشتركة التي تحقق تأمين الحماية للمنشآت الحيوية والحساسة، حيث ان المنطقة ما زالت تعاني من أزمات متواصلة منذ وصول نظام الثورة الإيرانية إلى الحكم، والذي يعمل على مبدأ تصدير الثورة للدول الأخرى، والخروج عن الأعراف والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ونشر الفوضى بتوظيف المذهبية الدينية لخدمة السياسة وبتبني ودعم جماعات وأذرع وعناصر موالية لها، وتشكيل «أحزاب وميليشيات» تدين لها بالولاء المطلق لزعزعة الأمن والاستقرار في عدد من دول المنطقة. بعد ذلك ناقش رؤساء أركان القوات المسلحة المشاركون بالمؤتمر سبل الحماية البحرية والجوية من الهجمات الإرهابية الإيرانية وضمان سلامة الملاحة البحرية.

ثم اطلع المشاركون على المعرض المصاحب للمؤتمر والذي تم من خلاله الاطلاع على الهجوم غير المسبوق والأضرار التي تعرضت لها المنشآت الحيوية بالمملكة وكذلك الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة الإيرانية التي تم اعتراضها، إضافة لصور تعريفية للوسائل الإرهابية الإيرانية المستخدمة لزعزعة المنطقة.

وفي الختام، أكد المشاركون في المؤتمر عبر البيان الختامي موقفهم الموحد ضد الهجوم والاعتداء على المملكة وعزمهم على ردع مثل هذا العدوان الذي استهدف المنشآت الحيوية بالمملكة، حيث أدان المجتمعون بشدة وبصوت موحد الأحداث في 14 سبتمبر الماضي ضد شركة ارامكو، والاستهدافات السابقة على البنى التحتية للاقتصاد والطاقة، وتعد هذه الهجمات على البنية التحتية للاقتصاد والطاقة للمملكة العربية السعودية تحديا مباشرا للاقتصاد العالمي بل يتعدى ذلك إلى المجتمع الدولي.

وعبرت كذلك الدول المجتمعة عن دعمها الكامل لجهود المملكة التي بذلتها للتعامل مع هذه الهجمات وأكدت حق المملكة وشركائها للدفاع عن نفسها وردع أي اعتداءات أخرى بما يتوافق مع القانون الدولي.

وأكدوا كفريق واحد الحرص لتحديد أفضل الطرق والوسائل لمشاركة ودعم المملكة، والتركيز على الوسائل والعمليات الضرورية للدفاع وردع التهديدات ضد البنى التحتية الحيوية في المملكة العربية السعودية وأراضيها ومياهها الإقليمية.

من جهة اخرى، أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير أن طهران لا تحترم سيادة الدول ولا القانون الدولي، وقال «مقتنعون من خلال الأدلة الموجودة لدينا بتورط إيران في هجمات أرامكو».

وأضاف الجبير في كلمة أمام الصحافيين في لندن أمس أن لوم دول الاتحاد الأوروبي إيران على مهاجمة منشآت أرامكو موقف صحيح.

تستهدف بحث السبل الكفيلة بردع الخطر الإيراني

البحرين تستضيف مجموعة عمل «عملية وارسو» حول أمن المنطقة واستقرارها

المنامة ـ وكالات: افتتح وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أمس مجموعة عمل (عملية وارسو حول أمن الملاحة البحرية والجوية) في الخليج والتي تستضيفها المنامة لمدة يومين بالشراكة مع الولايات المتحدة وبولندا وبمشاركة اكثر من 60 دولة.

وهذا أول مؤتمر دولي ينعقد في الخليج لبحث الأعمال العدائية ومحاولة بلورة خطة مشتركة للتعامل مع إيران.

وفي كلمته الافتتاحية، رحب وزير الخارجية البحريني بجميع المشاركين في هذا الاجتماع المهم، معربا عن عميق تقدير مملكة البحرين للولايات المتحدة الأميركية وجمهورية بولندا على جهودهما في تنظيم الاجتماع وغيره العديد من مجموعات العمل الأخرى، التي تعد نتائج مهمة للاجتماعات وورش العمل التي عقدت في مدينة وارسو في فبراير الماضي.

ونقلت وكالة أنباء البحرين الرسمية «بنا» عن الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة قوله إن انطلاق مجموعة عمل وارسو المعنية بسلامة الملاحة البحرية والجوية يأتي في ظل التهديدات الخطيرة والمتنامية التي تهدد المنطقة والعالم أجمع، مشددا على ضرورة اتخاذ موقف جماعي لإدانة مثل هذه الأعمال، معربا عن أمله في أن يدعم هذا الاجتماع التعاون بين مختلف دول العالم لحماية الملاحة البحرية والجوية التي تتصدر الأولويات في المنطقة، والتوصل لسبل فاعلة في التصدي للتهديدات المتزايدة، وتوفير الأمن لدول المنطقة والاستقرار للاقتصاد العالمي.

من جانبه، أثنى إليوت كانغ القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية للأمن الدولي ومنع انتشار الأسلحة النووية رئيس الوفد الأميركي، على استضافة مملكة البحرين لهذا الاجتماع الذي يرمي إلى تعزيز المصالح الأمنية المشتركة في المنطقة والعالم، مؤكدا أهمية تضافر جميع الجهود الدولية من أجل الحفاظ على أمن الملاحة البحرية والجوية.

ونقل المسؤول الاميركي عن وزير الخارجية مايك بومبيو في رسالة وجهها إلى الاجتماع قوله ان اللقاء يأتي في «لحظة حرجة».

وأضاف: «انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها سواء عبر الجو أو البحر يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين».

وتابع «يجب أن نلتزم جميعا باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الدول التي تواصل السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل ما يشكل خطرا كبيرا علينا جميعا».

وكانت الخارجية البحرينية قد كتبت على تويتر أن الدول المشاركة في المؤتمر تبلغ أكثر من 60 دولة.

وقالت الوزارة إن الاجتماع يشكل «فرصة للتشاور وتبادل الرؤى للوصول إلى السبل الكفيلة بردع الخطر الإيراني وضمان حرية الملاحة في هذه المنطقة الاستراتيجية في ظل ممارسات طهران التي تشكل خطرا كبيرا على الملاحة البحرية والجوية».

عبدالمهدي: البلاد بحاجة إلى دعم لمواجهة الإرهاب

الحكومة العراقية تستعد لاحتجاجات الجمعة بقطع الإنترنت

عواصم ـ وكالات: تترقب الأوساط الشعبية والحكومية في العراق انطلاق مظاهرات شعبية في 25 من الشهر الجاري ببغداد وعدد من المحافظات العراقية للمطالبة بتحسين الخدمات.

وانتشرت دعوات وتغريدات عبر شبكات التواصل الاجتماعي في العراق للتحضير لهذه المظاهرات فيما دعا مجلس الأمن الوطني في جلسة استثنائية برئاسة رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة عادل عبد المهدي بالإسراع بتجهيز قوات حفظ القانون التي تم تشكيلها مؤخرا من قبل الحكومة العراقية لمواجهة المتظاهرين بدلا من قوات الجيش والشرطة التي استخدمت القوة المفرطة ضد المتظاهرين باستخدام الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع والعصي والهراوات ما تسبب في مقتل 108 متظاهرين واصابة 6100 آخرين بينهم عناصر أمنية.

وقال النائب هوشيار قرداغ مقرر البرلمان العراقي لصحيفة الصباح امس، إن «أكثر من 100 نائب في البرلمان العراقي قدموا طلبا إلى هيئة رئاسة البرلمان لعقد جلسة البرلمان خلال الأسبوع بدلا من يوم السبت القادم على اعتبار أن هناك تحشيدا كبيرا للتظاهرات يوم 25 من الشهر الجاري.

وأضاف أن «كل ما سيفعله البرلمان سيصب في صالح الشارع العراقي وتوجهاته المطالبة بتوفير الخدمات وفرص العمل وتحسين الواقع الاقتصادي في البلد».

وأطلقت الحكومة العراقية حزمة قرارات بتأمين مليارات الدنانير لمواجهة مطالب المتظاهرين عبر منح وقروض وحل مشكلة البطالة وتوفير آلاف من فرص العمل في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وفي القطاعات الأخرى.

من جهته، صرح وزير الاتصالات العراقي نعيم ثجيل الربيعي امس، بأن الوزارة أبلغت شركات الاتصالات في البلاد بأنها ستوقف خدمات الانترنت يومي الجمعة والسبت المقبلين بهدف إجراء أعمال صيانة في أبراج الخدمة بالعاصمة بغداد والمحافظات.

وقال وزير الاتصالات في كتاب رسمي وزع امس، إن وزارة الاتصالات طلبت من شركات الاتصالات والهاتف النقال قطع خدمات الانترنت عن المشتركين من الساعة السادسة صباح يوم الجمعة المقبل، ولغاية الساعة الحادية عشرة من ليل يوم السبت المقبل.

وذكر أن هذا الإجراء جاء بسبب «إجراء أعمال الصيانة والكشف التي سوف يتم إجراؤها على أبراج الخدمة في بغداد والمحافظات».

الى ذلك، أكد رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي امس، أن بلاده بحاجة إلى دعم لمواجهة الإرهاب وتحقيق التعاون في علاقاتها الاستراتيجية.

جاء ذلك خلال اجتماع عبد المهدي برئيسة وزراء النرويج اريا سولبيرغ خلال زيارتها للعراق.

وقالت رئيسة الوزراء النرويجية: «النرويج ملتزمة بشراكتها مع العراق في محاربة الإرهاب». وأضافت: «تمت مناقشة الحلول اللازمة لإنهاء الصراع في المنطقة وضرورة تحقيق السلام والعدالة وأهمية الحفاظ على سلمية المظاهرات».

الاحتلال يصادر 700 دونم بالضفة

عواصم ـ وكالات: دانت وزارة الخارجية الفلسطينية امس، مصادرة الاحتلال الإسرائيلي 700 دونم من منطقة جنوب غرب (نابلس) في الضفة الغربية واصفة إياها بأنها «انتهاك صارخ وغير مسبوق وتعميق لاستباحة الأرض الفلسطينية».

وقالت الوزارة في بيان إن الاحتلال قرر تحويل 700 دونم من أراضي قرية (قريوت) جنوب غرب نابلس من مناطق (ب) الخاضعة للسيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية الى مناطق (ج) لتصبح خاضعة أمنيا وإداريا للاحتلال الإسرائيلي تمهيدا لتخصيصها لصالح الاستيطان.

وأضافت أن حكومة الاحتلال وأذرعها المختلفة لا تعترف بهذه التصنيفات وتتنكر لجميع الاتفاقيات الموقعة وتستبيح الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ومحيطها.

وأشارت الوزارة الى أنها لطالما حذرت الأوساط كافة من خطورة المخطط الاستيطاني الاستعماري الذي يستهدف منطقة جنوب غرب نابلس وما يرمي إليه من إقامة تجمع استيطاني ضخم يرتبط بتجمع استيطاني في محافظة (سلفيت) ويتواصل مع تجمعات استيطانية في محافظة (قلقيلية) ويمتد الى العمق الإسرائيلي ويرتبط به.

وبينت الوزارة ان ما قامت به سلطات الاحتلال هو «ضم فعلي» للضفة الغربية وحسم مستقبل قضايا الوضع النهائي التفاوضية بالقوة من جانب واحد.

وقال ناشطون فلسطينيون في مقاومة الاستيطان ان سلطات الاحتلال وزعت خرائط في قرية (قريوت) تشير الى مصادرة 700 دونم من أراضيها.

الى ذلك، جدد رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي امس، التزام بلاده بدعم حل الدولتين لتسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني في منطقة الشرق الأوسط.

ونقلت الحكومة اليابانية في بيان عن آبي القول خلال مباحثات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن دعم اليابان لحل الدولتين «ثابت» مؤكدا أن طوكيو «ستواصل دعم استقرار فلسطين وتنميتها».

توقعات بنجاح النواب في إحباط خطته للخروج في 31 الجاري.. وبرلين منفتحة على تمديد «تقني قصير»

البرلمان يخذل جونسون ويرفض التصويت مجدداً على اتفاق «بريكست»

عواصم ـ وكالات: رفض رئيس مجلس العموم البريطاني جون بيركو طرح اتفاق خروج لندن من الاتحاد الاوروبي «بريكست» على التصويت امس، موضحا انه تم التصويت على ذلك السبت الماضي.

واعتبر بيركو امام النواب ان التصويت مرة ثانية على الموضوع نفسه سيكون امرا «مكررا».

وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون دعا مجلس العموم للتصويت مجددا على الاتفاق الذي توصل إليه مع بروكسل بشأن عملية خروج لندن من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، محذرا من أنه لا تأكيدات بالحصول على موافقة التكتل على الخطاب الذي أجبره خصومه على إرساله لطلب تمديد تأجيل الخروج.

ودعت الحكومة الى فتح نقاش بشأن الاتفاق، وقال متحدث باسم رئيس الوزراء إنه لا يوجد أي تأكيد بأن الاتحاد الأوروبي سيوافق على تمديد موعد «بريكست».

في غضون ذلك، تنظر محكمة أسكتلندية في ما إذا كان قرار جونسون بإعادة طرح الاتفاق للتصويت على البرلمان يتفق مع القانون الجديد الذي يلزمه بالسعي لتمديد أجل «بريكست».

وقال ناشطون قانونيون مؤيدون للاتحاد الأوروبي إنهم يعتقدون أن المسألة الرئيسية التي تواجه المحكمة هي ما إذا كان جونسون حاول «تعطيل مبادئ القانون الذي يلزمه بأن يطلب التأجيل من بروكسل».

وفي تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) امس قال المحامي دافيد بانيك، الذي مثل الناشطين في قضية منفصلة بشأن محاولة جونسون عرقلة أعمال البرلمان، إن رئيس الوزراء البريطاني «على الجانب الصائب من القانون في هذه المسألة».

جاء ذلك فيما أظهر استطلاع رأي جديد أجرته صحيفة (ديلي إكسبريس) ارتفاع نسبة التوقعات بنجاح داعمي بقاء المملكة المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي في جهودهم لمنع تنفيذ خطة جونسون لإتمام عملية الخروج في 31 الجاري.

وأوضحت الصحيفة البريطانية عبر موقعها الإلكتروني أمس أن 7 من بين 10 قراء يعتقدون ذلك، في حين حذر الناخبون الداعمون للمغادرة من توقع ما وصفوه بالانتقام خلال الانتخابات العامة المقبلة.

وردا على سؤال للصحيفة عما إذا كان القراء يعتقدون أن نواب البرلمان سيسمحون لبريطانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي في 31 الجاري، أجاب 72٪ بـ(لا)، فيما قال ربع الناخبين انهم يعتقدون أن المشرعين لن ينجحوا في منع رئيس الوزراء من إتمام عملية الخروج بنهاية أكتوبر.

إلى ذلك، قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس إن بلاده مستعدة لدعم تأجيل قصير للموعد النهائي لبريكست إذا كانت الحكومة البريطانية تحتاج مزيدا من الوقت للفوز بموافقة البرلمان على الاتفاق الأخير.

وأوضح هاس للصحافيين في برلين أمس انه «إذا كانت هناك مشاكل في بريطانيا بخصوص إجراءات التصديق (لاتفاق بريكست مع الاتحاد الأوروبي)، فلا أستعبد تمديدا تقنيا قصيرا».

وأضاف أنه إذا رفض مجلس العموم الاتفاق بشكل عام فإن الوضع بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد سيكون معقدا.